

مرسوم اتحادي رقم (68) لسنة 2024
بالتصديق على اتفاقية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية
بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية فيتنام الاشتراكية

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،

نحن محمد بن زايد آل نهيان

- بعد الاطلاع على الدستور،
 - وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،
 - وبناءً على ما عرضه وزير العدل، وموافقة مجلس الوزراء، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد،
- رسمنا بما هو آت:

المادة الأولى

صُودق على اتفاقية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية فيتنام الاشتراكية، والتي تم التوقيع عليها في مدينة دبي بتاريخ 3 ديسمبر 2023، والمرفق نصوصها.

المادة الثانية

على وزير العدل تنفيذ هذا المرسوم من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

محمد بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صدرعنا في قصر الرئاسة - أبوظبي:
بتاريخ: 21 / شوال / 1445 هـ
الموافق: 30 / إبريل / 2024 م

اتفاقية
بشأن
المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية
بين الإمارات العربية المتحدة

و

جمهورية فيتنام الاشتراكية

الإمارات العربية المتحدة و جمهورية فيتنام الاشتراكية (ويُشار إليهما فيما يلي بـ ("الطرفين").

رغبة منهم في تعزيز تعاون فعال لمكافحة الجرائم.

بالاعتبار اللازم لحقوق الانسان وسيادة القانون.

اتفقا على الآتي: -

المادة 1

نطاق المساعدة

1. يتعهد الطرفان بتقديم كل للأخر، وفقا لأحكام هذه الاتفاقية وقانونهما الوطني أوسع مدى من المساعدة القانونية المتبادلة في التحقيق، المقاضاة أو الإجراءات في المسائل الجنائية.
2. تشمل المساعدة على: -
 - أ) تبليغ المستندات القضائية.
 - ب) تبليغ الشهود والخبراء.
 - ج) اخذ وتقديم الأدلة او افادات.
 - د) الترتيبات للأشخاص الموقوفين أو غيرهم لتقديم أدلة أو المساعدة في التحقيقات الجنائية، المقاضاة أو الإجراءات لدى الطرف الطالب.
 - هـ) اتخاذ التدابير لتتبع، تجميد، ضبط أو مصادرة عائدات و / أو أدوات الجريمة.
 - و) تبادل المعلومات.
 - ز) مكان أو تحديد هوية الاشخاص أو المواد.
 - ح) أي شكل اخر من اشكال المساعدة يتوافق مع أحكام هذه الاتفاقية ولا يتعارض مع قانون الطرف المطلوب اليه.
3. لا تطبق هذه الاتفاقية على:
 - أ) تسليم أو قبض أو توقيف أي شخص بقصد تسليمه.
 - ب) تنفيذ لدى الطرف المطلوب إليه أحكام جنائية وقعت لدى الطرف الطالب باستثناء المدى الذي يسمح به قانون الطرف المطلوب اليه وهذه الاتفاقية.
 - ج) نقل الأشخاص المحكوم عليهم لتنفيذ محكومياتهم.

4. تطبق هذه الاتفاقية حصريا على أحكام المساعدة القانونية المتبادلة بين الطرفين. لا تنشئ أي حق لأي شخص عادي أو اعتباري، للحصول على، منع أو استبعاد أي أدلة أو إعاقاة تنفيذ أي طلب مساعدة.

المادة 2 السلطة المركزية

1. يعين أي طرف سلطة مركزية لغرض تنفيذ هذه الاتفاقية.
2. السلطة المركزية لدى جمهورية فيتنام الاشتراكية هي نيابة الشعب العليا.
3. السلطة المركزية لدى الامارات العربية المتحدة هي وزارة العدل.
4. على كل طرف إخطار الطرف الآخر خطيا بأي تغيير لسلطته المركزية عبر القنوات الدبلوماسية من غير إبطاء.
4. يجوز للسلطات المركزية التواصل مباشرة بعد إرسال الطلب رسميًا. يجوز لكل سلطة مركزية تعيين جهة اتصال لمتابعة تنفيذ الطلب.

المادة 3 شكل ومحتوى الطلبات

1. يشتمل طلب المساعدة على: -
 - أ) اسم وعنوان السلطة المختصة مقدمة الطلب.
 - ب) اسم وعنوان السلطة المختصة أو المكتب الرئيسي مرسل الطلب.
 - ج) اسم شخص ومكان إقامته / إقامتها الدائم أو عنوان مكتبه، والاسم الرسمي وعنوان جهه أو مؤسسة أو المكتب الرئيسي المتعلق به او بها الطلب.
 - د) بيان بالمساعدة المطلوبة، الغرض من الطلب، طبيعة الدعوى والوقائع ذات الصلة، الاحكام والعقوبات للقوانين النافذة، التحقيق الجاري، المقاضاة أو إجراءات المحكمة، والمدة الزمنية المراد تنفيذ الطلب من خلالها.
2. يجوز ان يشتمل طلب المساعدة على: -
 - أ) هوية، جنسية ومكان إقامة الشخص المتعلقة به الدعوى أو الاخر الذي على علم بالمعلومات المطلوبة المتعلقة بالدعوى المذكوره.
 - ب) مسائل محل التحري، قائمه بالأسئلة المطروحة وفي حالات طلب الحصول على الأدلة، بيان بالمستندات، المحاضر، مواد الأدلة المقدمة، ان كان ذلك ضروريا، وصف لهوية الشخص المطلوب لتقديم تلك المستندات أو المحاضر أو مواد الأدلة.
 - ج) طبيعة المهام، وقائمة بالأسئلة والمتطلبات لأعلان شاهد أو خبير.
 - د) في حال طلب تفتيش، ضبط، تتبع أو مصادرة عائدات و/أو أدوات الجريمة، بيان بالامتلاكات والأمكنة التي تم تفتيشها، والأسباب التي بنى عليها الاعتقاد أن عائدات و / أو أدوات الجريمة التي تكون موجودة لدى الطرف المطلوب اليه وضمن اختصاص الطرف الطالب وتنفيذ أوامر أو أحكام المحكمة المتعلقة بالطلب.

- ه) الاجراءات المطبقة على الطلب التي من المحتمل أن ينتج عنها تحديد أو ضبط عائدات و / أو أدوات الجريمة.
- و) المتطلبات أو الإجراءات التي يرغب الطرف الطالب في اتباعها لتسهيل تنفيذ الطلب، بما في ذلك اشكال أو النحو الذي يتم بموجبه تقديم المعلومات، الأدلة، المستندات أو المواد.
- ز) درجة السرية المطلوبة وأسبابها.
- ح) الحكم الجنائي أو أمر المحكمة ومستندات اخرى، مواد ادلة أو معلومات ضرورية لتنفيذ الطلب.
3. إذا اعتبر الطرف المطلوب اليه أن المعلومات المضمنة في الطلب غير كافية للتقرير فيه بموجب هذه الاتفاقية، فيجوز له طلب معلومات إضافية خطية وتحديد تاريخ محدد لاستلام تلك المعلومات الإضافية.
4. يكون الطلب خطياً. ومع ذلك في الحالات العاجلة والطارئة، يجوز تقديم الطلب بالفاكس، البريد الإلكتروني أو أي نوع آخر من الاتصالات المماثلة ويجب تأكيده خطياً خلال ثلاثين (30) يوماً بعد ذلك ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.
5. يكون الطلب ومستنداته الداعمة بلغة الطرف الطالب ومصحوبة بترجمة إلى لغة الطرف المطلوب إليه أو إلى لغة مقبولة إلى الطرف المطلوب اليه وتوقع وتختتم رسمياً بواسطة السلطات المختصة ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

المادة 4

تصديق وتوثيق المستندات

1. لا يستلزم طلب المساعدة، المستندات الداعمة، السجلات أو المواد المقدمة استجابة لطلب، أي شكل من أشكال التصديق أو التوثيق.
2. إذا طلب الطرف المطلوب إليه أو الطرف الطالب، في حالة معينة، المصادقة على المستندات أو المواد، يجب المصادقة عليها بموجب قانون الطرف المرسل.

المادة 5

رفض أو تأجيل المساعدة

1. ترفض المساعدة وفقاً لهذه الاتفاقية في الحالات الآتية:
 أ) كان من شأن تنفيذ الطلب الإضرار بسيادة الطرف المطلوب إليه وأمنه الوطني.
 ب) تعلق الطلب بمقاضاة شخص عن جريمة دين بشأنها نهائياً أو برئ أو صدر عفو عنه لدى الطرف المطلوب إليه.
 ج) تعلق الطلب بجريمة انقضت بالتقادم وفقاً لقانون الطرف المطلوب اليه.
2. يجوز رفض المساعدة إذا تعلق الطلب بفعل أو امتناع لا يشكل جريمة بموجب قانون الطرف المطلوب اليه.
3. يجوز للطرف المطلوب اليه تأجيل المساعدة إذا كان من شأن تنفيذ الطلب التعارض مع تحقيق جار، مقاضاة، إجراءات محكمة أو تنفيذ حكم في اراضي الطرف المطلوب اليه.
4. عند رفض أو تأجيل تنفيذ الطلب بموجب هذه المادة على الطرف المطلوب اليه:

- أ) إخطار الطرف الطالب من غير إبطاء بأي أسباب رفض أو تأجيل.
ب) التشاور مع الطرف الطالب ما إذا كان يجوز تقديم المساعدة وفقاً لشروط معينه
يعتبرها الطرف المطلوب اليه ضرورية.
5. إذا قبل الطرف الطالب المساعدة مراعاة للشروط المنصوص عليها في البند 4 (ب) فعليه التقيد بها.

المادة 6

تنفيذ الطلبات

1. على الطرف المطلوب إليه تنفيذ الطلب من غير إبطاء وفقاً لقانونه وبقدر ما لا يتعارض ذلك مع قوانينه، على النحو المطلوب بواسطة الطرف الطالب.
2. بناء على طلب، على الطرف المطلوب اليه إخطار الطرف الطالب بزمان ومكان تنفيذ طلب المساعدة.
3. على الطرف المطلوب إليه إخطار الطرف الطالب من غير إبطاء بأي ظروف من المحتمل أن تسبب في تأخير تنفيذ الطلب.
4. على السلطة المركزية لدى الطرف المطلوب اليه إخطار السلطة المركزية لدى الطرف الطالب من غير إبطاء بنتائج المساعدة.

المادة 7

تبلغ المستندات

1. على الطرف المطلوب إليه وإلى المدى الذي يسمح به قانونه تنفيذ طلبات تبليغ المستندات.
2. يقدم إلى الطرف المطلوب إليه طلب تبليغ بحضور شاهد أو خبير بوقت لا يقل عن تسعين (90) يوماً من التاريخ الذي يشترط فيه الحضور لدى الطرف الطالب. يجوز للطرف المطلوب اليه التنازل عن الطلب في الحالات العاجلة.
3. على الطرف المطلوب إليه أن يقدم للطرف الطالب ما يثبت تبليغ المستندات. إذا تعذر تنفيذ التبليغ فيجب إخطار الطرف الطالب بالأسباب.

المادة 8

تقديم المعلومات

1. على الطرف المطلوب اليه تقديم نسخ عن المستندات، المحاضر أو المعلومات المتعلقة بالمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية.
2. يجوز للطرف المطلوب اليه تقديم نسخة عن أي مستند، محضر أو معلومات بذات الطريقة والشروط المنصوص عليه لسلطته المختصة.
3. يجوز للطرف المطلوب تقديم نسخ مصدقة من المستندات أو المحاضر الأصلية، باستثناء الحالات التي يطلب فيها الطرف الطالب النسخ الأصلية.

المادة 9

إعادة المواد للطرف المطلوب إليه

على الطرف الطالب، بناءً على طلب الطرف المطلوب إعادة المواد المقدمة وفقاً لهذه الاتفاقية إذا لم تكن هناك حاجة ضرورية إليها للمسائل الجنائية المحددة في الطلب.

المادة 10

التفتيش والضبط

على الطرف المطلوب إليه، إلى المدى الذي تسمح به قوانينه، تنفيذ أوامر تفتيش ضد أشخاص أو أماكن لتفتيش وضبط مواد، مستندات أو مواد أدلة في دعاوى جنائية لدى الطرف الطالب. في هذه الحالة، يجب مراعاة وحماية حقوق الغير حسني النية.

المادة 11

أخذ الأدلة والحصول على الإفادات

1. على الطرف المطلوب إليه، بناءً على طلب، ووفقاً لقوانينه، أخذ الشهادة وإفادات أشخاص أو الطلب إليهم تقديم مواد أدلة لنقلها إلى الطرف الطالب.
2. يجوز للشخص المطلوب لتقديم أدلة لدى الطرف المطلوب إليه بموجب هذه المادة رفض تقديم الأدلة التالية:-
(أ) تسمح قوانين الطرف المطلوب إليه أو تطلب من الشخص رفض تقديم أدلة في احوال مماثلة في الإجراءات التي تبدأ لدى الطرف المطلوب إليه.
(ب) تسمح قوانين الطرف الطالب أو تطلب من الشخص رفض تقديم أدلة في احوال مماثلة في الإجراءات التي تبدأ لدى الطرف الطالب.
3. إذا ادعى أي شخص لدى الطرف المطلوب إليه بحق أو التزام يخوله رفض تقديم أدلة بموجب قانون الطرف الطالب، فعلى السلطة المركزية لدى الطرف الطالب - بناءً على طلب - تقديم شهادة رسمية بذلك الحق أو الالتزام للسلطة المركزية لدى الطرف المطلوب إليه بوجود ذلك الحق، أو الالتزام. في حالة غياب أدلة تفيد العكس تعد الشهادة دليلاً كافياً على ما تضمنته.
4. لأغراض هذه المادة يشمل أخذ الأدلة تقديم مستندات، سجلات أو مواد أخرى.

المادة 12

النقل المؤقت للأشخاص المحكوم عليهم للمساعدة في التحقيقات أو تقديم الأدلة في الطرف الطالب

1. يجوز نقل مؤقت الشخص الموقوف لدى الطرف المطلوب إليه بناءً على طلب الطرف الطالب للمساعدة في التحقيقات أو لتقديم الأدلة لدى الطرف الطالب.
2. على الطرف المطلوب إليه نقل الشخص الموقوف إلى الطرف الطالب فقط إذا:
(أ) وافق الشخص على النقل للمساعدة في التحقيقات أو تقديم الأدلة.
(ب) وافق الطرف الطالب بالتقيد بشروط حددها الطرف المطلوب إليه تتعلق بتوقيف أو سلامة الشخص المنقول.

3. إذا أخطر الطرف المطلوب إليه الطرف الطالب أن الشخص المنقول لم يعد مطلوب توقيفه، يتم الإفراج عن ذلك الشخص ويعامل بموجب المادة 13.
4. وفقاً لهذه المادة يعاد الشخص المنقول إلى الطرف المطلوب إليه على النحو الذي اتفق عليه الطرفان عند إنتهاء المسألة فيما يتعلق بالنقل على النحو المطلوب أو في وقت مبكر إذا كان حضور الشخص لم يعد مطلوباً. تخصم المدة التي نقل فيها وقضاها موقوفاً لدى الطرف الطالب من العقوبة الموقعة عليه / عليها.

المادة 13

- ترتيبات لأشخاص آخرين للمساعدة في التحقيقات ولتقديم الأدلة في الطرف الطالب**
1. بناءً على طلب الطرف الطالب، يجوز للطرف المطلوب إليه دعوة شخص غير الذي تنطبق عليه المادة 12 من هذه الاتفاقية للقدوم للطرف الطالب للمساعدة في التحقيقات أو تقديم أدلة لدى الطرف الطالب.
 2. على الطرف المطلوب إليه، إذا اقتنع بترتيبات سلامة الشخص بموجب ضمان خطي من الطرف الطالب، دعوة ذلك الشخص للمساعدة في التحقيقات أو تقديم الأدلة لدى الطرف الطالب. يخطر ذلك الشخص بمكان الإقامة، السفر وأي نفقات أو بدلات مستحقة الدفع لدى الطرف الطالب. على الطرف المطلوب إليه إخطار الطرف الطالب برد الشخص، واتخاذ الخطوات الضرورية لتنفيذ الطلب إذا وافق الشخص على ذلك.

المادة 14

الممرور الآمن

1. الشخص الموجود لدى الطرف الطالب بناءً على طلب بموجب المادتين 12 و 13 من هذه الاتفاقية:
 - (أ) لا يوقف الشخص، يُقاضى أو يعاقب لدى الطرف الطالب ولا يخضع لأي دعوى مدنية إذا كانت لا يمكن ان تبدأ دون حضور الشخص لدى الطرف الطالب، عن أي فعل وامتناع سابق لمغادرته الطرف المطلوب إليه.
 - (ب) لا يجوز دون موافقة ذلك الشخص، تقديم أدلة في أي إجراء جنائي أو المساعدة في أي تحقيق غير المسائل الجنائية المتعلقة بها الطلب.
2. يوقف تطبيق البند 1 من هذه المادة إذا كان ذلك الشخص، حراً لمغادرة أراضي الطرف الطالب، ولم يغادر في خلال خمسة عشر يوماً (15) متتالية بعد إخطاره رسمياً بأن حضوره / حضورها لم يعد مطلوباً أو أنه عاد طوعاً بعد مغادرته.
3. لا يتعرض الشخص الذي لا يوافق على المساعدة في التحقيقات أو تقديم أدلة بموجب المادة 12 أو 13 من هذه الاتفاقية لعقوبة أو يخضع لأي إجراء قسري لدى الطرف الطالب أو الطرف المطلوب إليه.
4. لا يقاضي الشخص الذي يوافق على المساعدة في التحقيقات أو يقدم أدلة بموجب المادة 12 أو 13 من هذه الاتفاقية، باستثناء تقديم شهادة زور.

المادة 15

عائدات وأدوات الجريمة

1. على الطرف المطلوب إليه بناء على طلب، السعي للتحقق ما إذا كانت أي عائدات و/أو أدوات الجريمة موجودة في أراضيه وإخطار الطرف الطالب بنتائج تحرياته.
2. إذا وجدت عائدات و/أو أدوات جريمة مشتبه بها، فعلى الطرف المطلوب إليه اتخاذ الإجراءات التي يسمح بها قانونه للسيطرة على أو مصادرة تلك العائدات و/أو أدوات الجريمة. يجوز للطرف المطلوب إليه إلى المدى الذي يسمح به قانونه إعادة عائدات و/أو أدوات الجريمة للطرف الطالب. يتم إعادة تلك العائدات و / أو أدوات الجريمة فقط إذا صدر قرار نهائي من محكمة أو سلطة مختصة أخرى لدى الطرف الطالب.
3. في تطبيق هذه المادة، يجب مراعاة وحماية حقوق الغير حسني النية وفقا لقانون الطرف المطلوب إليه.
4. لغرض هذه الاتفاقية، يقصد ب "عائدات الجريمة" أي موجودات تحصلت أو تم الحصول عليها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بواسطة أي شخص كنتيجة لفعل جنائي. أدوات الجريمة" يقصد بها أي ممتلكات استخدمت أو مراد استخدامها فيما يتعلق بارتكاب جريمة.

المادة 16

حماية السرية وقيود الاستخدام

1. يجوز للطرف المطلوب إليه طلب الحفاظ على سرية المعلومات أو الأدلة المقدمة أو مصادر تلك المعلومات أو الأدلة. يكون الإفصاح أو الاستخدام وفقا للشروط المطلوبة.
2. على الطرف الطالب الحفاظ على سرية طلب المساعدة ومحتوياته ومستنداته الداعمة. إذا كان من غير الممكن تنفيذ الطلب دون الإخلال بالسرية المطلوبة، فعلى الطرف المطلوب إليه إخطار الطرف الطالب قبل تنفيذ الطلب. على الطرف المطلوب إليه إخطار الطرف الطالب بذلك والذي عليه أن يقرر ما إذا كان يرغب في تنفيذ الطلب كليا أو جزئيا.
3. على الطرف الطالب ضمان حفظ المعلومات أو الأدلة المحصلة ضد فقدان، الدخول غير المسموح به، الاستخدام، التعديل والكشف أو سوء الاستخدام.
4. لا يجوز للطرف الطالب استخدام أو الكشف عن المعلومات أو الأدلة المتحصلة بموجب هذه الاتفاقية لأي غرض آخر غير الغرض المحدد في الطلب دون موافقة مسبقة من الطرف المطلوب إليه.

المادة 17

النفقات

1. يتحمل الطرف المطلوب إليه نفقات تنفيذ طلب المساعدة على أن يتحمل الطرف الطالب:
 - أ. النفقات المتعلقة بنقل شخص موقوف من أو الى اراضي الطرف المطلوب إليه، بما في ذلك نفقات العمل المطلوب للموظفين المرافقين، علاوة على التعويضات أو التكاليف التي يتعين دفعها إلى الشخص المنقول فيما يتعلق بتنفيذ الطلب.
 - ب. البدلات ونفقات السفر للشهود والخبراء الذين يسافرون بناء على استدعاء الطرف الطالب.

2. إذا تبين أن تنفيذ الطلب يتطلب نفقات ذات طبيعة استثنائية، على السلطات المركزية التشاور لتحديد الأحوال والشروط التي يمكن بموجبها تقديم المساعدة المطلوبة.

المادة 18 التوافق مع الترتيبات الأخرى

لا تؤثر هذه الاتفاقية بحقوق أو التزامات للطرفين ناشئة عن اتفاقيات أو اتفاقيات دولية أخرى يكون للطرفين عضوية فيها.

المادة 19 التشاور

يجوز للسلطات المركزية للطرفين التشاور مع بعضهما البعض لتعزيز تطبيق فعال لهذه الاتفاقية والاتفاق على إجراءات عملية إذا كانت ضرورية لتسهيل تنفيذ هذه الاتفاقية.

المادة 20 تسوية المنازعات

يسوى أي نزاع ينشئ عن تفسير، تطبيق أو تنفيذ هذه الاتفاقية بالتشاور بين السلطات المركزية. إذا لم تتوصل السلطات المركزية لحل. يسوى النزاع بين الطرفين عبر القنوات الدبلوماسية.

المادة 21 النفذ والانهاء

- 1- تخضع هذه الاتفاقية للتصديق. يخطر كل طرف الطرف الآخر خطيا - من غير إبطاء- عبر القنوات الدبلوماسية بعد إكمال إجراءاته القانونية اللازمة لدخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ. تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ في اليوم الثلاثين (30) من تاريخ استلام الاخطار الاخير.
- 2- تطبق هذه الاتفاقية على الطلبات المقدمة قبل وبعد نفاذ هذه الاتفاقية.
- 3- يجوز تعديل هذه الاتفاقية خطيا بالموافقة المتبادلة. يدخل أي تعديل لهذه الاتفاقية حيز النفاذ وفقا للإجراءات في البند 1 من هذه المادة. تعد التعديلات جزء من الاتفاقية.
- 4- تظل هذه الاتفاقية نافذة لمدة غير محددة. ومع ذلك يجوز للطرفين بموجب اخطار خطي يقدم عبر القنوات الدبلوماسية انهاء هذه الاتفاقية في أي وقت. يسري الانهاء في اليوم الثمانين بعد

المائة (180) بعد التاريخ الذي تم فيه اخطار الطرف الاخر. لا يؤثر الانهاء على سير أي طلب استلم سابقاً لذلك الانهاء.

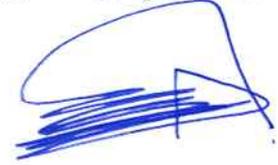
إشهاداً بذلك فان الموقعين أدناه المفوض حسب الأصول من جمهورية فيتنام الاشتراكية والامارات العربية المتحدة وقعا هذه الاتفاقية.

حررت من نسختين مطابقتين في **دبي** هذا اليوم **3** من شهر **12** سنة **2023** باللغات الفيتنامية والعربية والإنجليزية، وكل لغة لغة حجية متساوية. في حالة أي اختلاف في التفسير يسري النص الإنجليزي.

عن جمهورية فيتنام الاشتراكية



عن دولة الإمارات العربية المتحدة



**TREATY ON
MUTUAL LEGAL ASSISTANCE IN CRIMINAL MATTERS
BETWEEN
THE UNITED ARAB EMIRATES
AND
THE SOCIALIST REPUBLIC OF VIET NAM**

The United Arab Emirates and the Socialist Republic of Viet Nam
(hereinafter referred to as the Parties),

Desiring to enhance their cooperation to effectively combat crimes,
Having due regard for human rights and the rule of law,
Have agreed as follows:

**Article 1
Scope of Assistance**

1. The Parties undertake to afford each other, in accordance with the provisions of this Treaty and their respective domestic laws, the widest measure of mutual legal assistance in criminal investigation, prosecutions or proceedings in criminal matters.

2. Such assistance shall consist of:

- a) serving judicial documents;
- b) summoning witnesses and experts;
- c) taking and providing evidence or statements;
- d) arrangements for persons in custody or others to give evidence or assist in criminal investigations, prosecutions or proceedings in the Requesting Party;
- e) taking measures to trace, restrain, freeze, seize or confiscate proceeds and/or instrumentalities of crime;
- f) exchanging information;

g) locating or identifying persons and items;
h) any other form of assistance consistent with the objectives of this Treaty which is not inconsistent with the law of the Requested Party.

3. This Treaty does not apply to:

a) extradition, or the arrest or detention of any person with a view to the extradition of that person;

b) enforcement in the Requested Party of criminal judgments imposed in the Requesting Party, except to the extent permitted by the law of the Requested Party and this Treaty;

c) transfer of sentenced persons to serve sentences.

4. This Treaty applies solely to the provision of mutual legal assistance between the Parties. It shall not create any right on the part of any private or legal person, to obtain, suppress or exclude any evidence or to impede execution of any request of assistance.

Article 2

Central Authority

1. Each Party shall designate a Central Authority for the purpose of the implementation of this Treaty.

2. The Central Authority of the Socialist Republic of Viet Nam shall be the Supreme People's Procuracy.

The Central Authority of the United Arab Emirates shall be the Ministry of Justice.

3. Each Party shall inform in writing the other of any change of its Central Authority through diplomatic channels as soon as possible.

4. The Central Authorities may communicate directly after the request has been formally transmitted. Each Central Authority may designate a focal point to follow the execution of the request.

Article 3

Content and form of requests

1. The request for assistance shall include:

a) the name and address of the competent authority by which the request is made;

b) the name and address of the requested competent authority or its head office to which the request is sent;

c) the name of a person and his/her permanent residence or office address, the official name and address of an entity or organization or its head office to whom or which the request relates;

d) a description of the assistance sought, the purpose of the request, the nature and relevant facts of the case, the provision and punishment of the applicable laws, the progress of the investigation, prosecution or court proceedings and the time limit within which the request should be executed.

2. The request for assistance may include:

a) the identity, nationality and domicile of the person to whom the case relates or the other who knows information sought that is related to the said case;

b) matters for which an interrogation seeks, a list of questions posed and, in cases of a request for the obtaining of evidence, a description of documents, records or items of evidence rendered and, if necessary, a description and identify of the person who is required to render such documents, records or items of evidence;

c) the nature of tasks, a list of questions and requirements for the summoned witness or expert;

d) in case of a request for search, seizure, tracing or confiscation of proceeds and/or instrumentalities of crime, a description of searched property and premises, the grounds to believe that the proceeds and/or instrumentalities of crime is existing in the Requested Party and is possibly

under the jurisdiction of the Requesting Party and the enforcement of orders or judgments of the court to which the request relates;

e) measures applicable to the request that would likely result in locating or seizing proceeds and/or instrumentalities of crime;

f) requirements or procedures that the Requesting Party wishes to be followed to facilitate the execution of the request, including forms or manners in which information, evidence, documents or items are provided;

g) the degree of confidentiality required and the reasons thereof;

h) the criminal judgment or order of a court and other documents, articles of evidence or information necessary for the execution of the request.

3. If the Requested Party considers that the information contained in the request is not sufficient to enable the request to be dealt with under this Treaty, it shall request additional information in writing and set a specific date on which such additional information is received.

4. A request for assistance shall be in writing and in urgent and emergency circumstance, request may be made by facsimile, electronic mail or other similar type of communication and shall be confirmed in writing within thirty (30) days thereafter unless both Parties otherwise agree.

5. The request and its supporting document shall be in the language of the Requesting Party and accompanied by a translation into the language of the Requested Party or another language acceptable to the Requested Party and shall be officially signed and sealed by the competent authorities unless otherwise the Parties agreed.

Article 4

Certification and Authentication of Documents

1. A request for assistance, the documents in support thereof, and documents or materials furnished in response to a request, shall not require any form of certification or authentication.

2. Where, in a particular case, the Requested Party or the Requesting Party requests that documents or materials be authenticated, the documents or materials shall be duly authenticated under the law of the sending Party.

Article 5

Refusal or postponement of assistance

1. Assistance under this Treaty shall be refused in any of the following circumstances:

a) the execution of the request would prejudice sovereignty, national security of the Requested Party;

b) the request relates to the prosecution of a person for an offence in respect of which the offender has been finally convicted, acquitted or pardoned in the Requested Party;

c) the request relates to an offence that could be no longer prosecuted by reason of lapse of time under the law of the Requested Party.

2. The assistance may be refused if the request relates to an act or omission that does not constitute an offence under the law of the Requested Party.

3. Assistance may be postponed by the Requested Party if the execution of the request would interfere with an ongoing investigation, prosecution, court proceedings or enforcement of judgment in the territory of the Requested Party.

4. When refusing a request or postponing its execution under this Article, the Requested Party shall:

a) promptly inform the Requesting Party of reason(s) for any refusal or postponement; and

b) consult with the Requesting Party of whether assistance may be provided subject to certain conditions as the Requested Party deems necessary.

5. If the Requesting Party accepts assistance subject to the conditions provided in paragraph 4.b, it shall comply with them.

Article 6

Execution of requests

1. The Requested Party shall promptly execute the request in accordance with its law and, in so far as it is not inconsistent with its law, in the manner requested by the Requesting Party.

2. Upon request, the Requested Party shall inform the Requesting Party of the date and place of the execution of the request for assistance.

3. The Requested Party shall promptly inform the Requesting Party of circumstances which are likely to cause a delay in executing the request.

4. The Central Authority of the Requested Party shall promptly inform the Central Authority of the Requesting Party of results of assistance.

Article 7

Service of documents

1. The Requested Party shall, in so far as its law permit, promptly execute the request of serving documents.

2. A document summoning a witness or expert shall be sent to the Requested Party not less than ninety (90) days before the date on which the attendance is required in the Requesting Party. In urgent cases, the Requested Party may waive this requirement.

3. The Requested Party shall send to the Requesting Party proof of service of the document. If service cannot be effected, the Requesting Party shall be informed of the reasons.

Article 8

Provision of information

1. The Requested Party shall provide copies of documents, records or information related to mutual legal assistance in criminal matters.

2. The Requested Party may provide a copy of any document, record or information in the same manner and condition as provided to its competent authorities.

3. The Requested Party may provide authenticated copies of original documents or records, except in cases the Requesting Party requires the originals.

Article 9

Return of materials to the Requested Party

The Requesting Party shall, upon request of the Requested Party, return the materials provided under this Treaty when they are no longer necessary to the criminal matters specified in the request.

Article 10

Search and seizure

The Requested Party shall, in so far as its laws permit, carry out search warrants against persons or premises to search and seize materials, documents or items of evidence in criminal cases in the Requesting Party. In this circumstance, the right of bona fide third parties is respected and protected.

Article 11

Taking evidence and obtaining statements

1. The Requested Party shall, upon request and in consistent with its law, obtain testimonies or statements of persons or require them to provide items of evidence for the transmission to the Requesting Party.

2. A person who is called upon to give evidence in the Requested Party under this Article may decline to give evidence where either:

a) the law of the Requested Party permit or require that person to decline to give evidence in similar circumstances in procedures commencing in the Requested Party; or

b) the law of the Requesting Party permit or require that person to decline to give evidence in similar circumstances in procedures commencing in the Requesting Party.

3. If any person in the Requested Party claims that there is a right or obligation to decline to give evidence under the law of the Requesting Party, the Central Authority of the Requesting Party shall, upon request, provide a formal certification of that right or obligation to the Central Authority of the Requested Party as to the existence of that right or obligation. In the absence of evidence to the contrary, such formal certification shall be sufficient evidence of the matters stated in it.

4. For the purpose of this Article, the giving or taking of evidence shall include the production of documents, records or other materials.

Article 12

Temporary transfer of sentenced persons to assist in investigations or give evidence in the Requesting Party

1. A sentenced person in the Requested Party may be, upon the request of the Requesting Party, temporarily transferred to assist in investigations or give evidence in the Requesting Party.

2. The Requested Party shall only transfer the sentenced person to the Requesting Party if:

a) that person consents to the transfer to assist in investigations or give evidence; and

b) the Requesting Party agrees to comply with specific conditions required by the Requested Party concerning the custody and safety of the transferred person.

3. Where the Requested Party advises the Requesting Party that the transferred person is no longer required to be held in custody, that person shall be set at liberty and be treated as the person provided in Article 13.

4. The transferred person under this Article shall be returned to the Requested Party in the manner the Parties have arranged at the conclusion of the matter in relation to which the transfer was sought or at such earlier time as the person's presence is no longer required. The period during which such person was transferred and under custody in the Requesting Party shall count towards the period of his/her imprisonment.

Article 13

Arrangement of other persons to assist in investigations or give evidence in the Requesting Party

1. Upon the request of the Requesting Party, the Requested Party may invite a person who is not subject to Article 12 of this Treaty to travel to the Requesting Party to assist in investigations or give evidence in the Requesting Party.

2. The Requested Party shall, if satisfied with arrangements for the person's safety under a written assurance made by the Requesting Party, invite that person to assist in investigations or give evidence in the Requesting Party. That person shall be informed of accommodation, travelling and any expenses or allowances payable in the Requesting Party. The Requested Party shall inform the Requesting Party of the person's

response and, if the person consents, take steps necessary to execute the request.

Article 14

Safe conduct

1. The person present in the Requesting Party under the request subject to Article 12 and 13 of this Treaty:

a) shall not be detained, prosecuted or punished in the Requesting Party, not also subjected to any civil suit if such civil suit cannot be commenced without the person's presence in the Requesting Party, in respect of any act or omission of the person that is alleged to have occurred before the person's departure from the Requested Party;

b) shall not, without that person's consent, give evidence in any criminal procedure or assist in any investigation other than the criminal matters in respect of which the request is made.

2. The paragraph 1 of this Article shall cease to apply if that person, being free to leave, has not left the Requesting Party within a period of fifteen (15) consecutive days after that person has been officially notified that his/her presence is no longer required or, having left, has voluntarily returned.

3. The person who does not consent to assist in investigations or give evidence under Article 12 or Article 13 of this Treaty shall not be liable to any penalty or be subjected to any coercive measure in the Requesting Party or in the Requested Party.

4. The person who consents to assist in investigations or give evidence under Article 12 or Article 13 of this Treaty shall not be prosecuted for that person's statement, except that he/she makes false statements.

Article 15

Proceeds and instrumentalities of crime

1. The Requested Party shall, upon request, endeavor to ascertain whether proceeds and/or instrumentalities of the alleged crime are located in its territory and shall notify the Requesting Party of the results of its inquiries.

2. Where suspected proceeds and/or instrumentalities of crime are found, the Requested Party shall take measures as are permitted by its law to control or confiscate such proceeds and/or instrumentalities of crime. The Requested Party may, to the extent permitted by its law, return the proceeds and/or instrumentalities of crime to the Requesting Party. The return of such proceeds and/or instrumentalities of crime shall only be executed when there is a final determination made by a court or another competent authority of the Requesting Party.

3. In the application of this Article, the rights of relevant bona fide third parties shall be respected and protected under the law of the Requested Party.

4. For the purpose of this Treaty, “proceeds of crime” shall mean any assets derived from or obtained, directly or indirectly, through the commission of an offence; and “instrumentalities of crime” shall mean any property that has been used, being used or intended to be used in the commission of an offence.

Article 16

Protection of confidentiality and limitation on use

1. The Requested Party may request to keep confidential the information or evidence provided or sources of such information or evidence. The disclosure or use must be consistent with conditions required.

2. The Requesting Party may request to keep confidential the content of the request for assistance and its supporting documents. If the

request can not be executed without breaching confidentiality, the Requested Party shall so inform the Requesting Party before the request is executed. The Requesting Party shall then determine whether the request should be nevertheless wholly or partly executed.

3. The Requesting Party shall ensure that information or evidence obtained must be protected against loss, unlawful access, use, modification and disclosure or misuse.

4. Without prior consent of the Requested Party, the Requesting Party shall not use or disclose information or evidence obtained under this Treaty for any purpose other than the purpose specified in the request.

Article 17

Expenses

1. The Requested Party shall bear the costs of executing the request for assistance, except that the Requesting Party shall bear:

a. The expenses associated with the transfer of a person in custody to or from the territory of the Requested Party, including expenses for the required work of accompanying personnel, as well as compensation or costs to be paid to the person transferred in connection with the execution of the request;

b. The allowances and the travel expenses for witnesses and experts who travel upon summons to the Requesting Party.

2. If it becomes apparent that the execution of the request requires expenses of an extraordinary nature, the Central Authorities shall consult to determine the terms and conditions under which the requested assistance can be provided.

Article 18

Compatibility with other arrangements

This Treaty shall not affect the rights or obligations of the Parties under treaties or other international agreements to which they are a Party.

Article 19
Consultation

The Central Authorities of the Parties may consult with each other to promote the most effective application of this Treaty and to agree upon such practical measures as may be necessary to facilitate the implementation of this Treaty.

Article 20
Settlement of disputes

Any dispute arising out of the interpretation, application, or implementation of this Treaty shall be resolved through negotiations between the Central Authorities. If the Central Authorities are unable to reach an agreement, the dispute shall be resolved by the Parties through diplomatic channels.

Article 21
Entry into force and termination

1. This Treaty shall be subject to ratification. Each Party shall notify in writing the other Party as soon as possible, through diplomatic channels, upon the completion of its legal procedures required for the entry into force of this Treaty. This Treaty shall enter into force on the thirtieth (30th) day from the date of receipt of the last notification.

2. This Treaty shall be applicable to the requests made either before or after the entry into force of this Treaty.

3. This Treaty may be amended, supplemented in writing by mutual consent. Any amendment, supplementation to this Treaty shall come into force in accordance with the procedures in paragraph 1 of this Article. These amendments or supplements are parts of the Treaty.

4. This Treaty shall remain in force for an indefinite period. However, either Party may, by notice in writing through the diplomatic channel, terminate this Treaty at any time. The termination shall take effect on the one hundred and eightieth (180th) day after the date on which it is notified to the other Party. Termination shall not affect the processing of any request received prior to such termination.

IN WITNESS WHEREOF, the undersigned, being duly authorized thereto by the Socialist Republic of Viet Nam and the United Arab Emirates have signed the present Treaty.

Done at [Dubai], this [3.12] day of [2023] in duplicate, in the Vietnamese, Arabic and English languages; all texts being equally authentic. In case of divergent interpretations of this Treaty, the English text shall prevail.

**FOR THE UNITED ARAB
EMIRATES**



**FOR THE SOCIALIST
REPUBLIC OF VIET NAM**



HIỆP ĐỊNH
TƯƠNG TRỢ TƯ PHÁP VỀ HÌNH SỰ
GIỮA CÁC TIỂU VƯƠNG QUỐC Ắ-RẬP THỐNG NHẤT VÀ
NƯỚC CỘNG HOÀ XÃ HỘI CHỦ NGHĨA VIỆT NAM

Các Tiểu vương quốc Ắ-rập thống nhất và nước Cộng hoà xã hội chủ nghĩa Việt Nam (sau đây gọi là các Bên),

Mong muốn tăng cường hợp tác nhằm đấu tranh có hiệu quả với các loại tội phạm,

Tôn trọng các quyền con người và quy định pháp luật,

Đã thoả thuận như sau:

Điều 1

Phạm vi tương trợ

1. Phù hợp với các quy định của Hiệp định này và pháp luật của mỗi Bên, các Bên cam kết dành cho nhau sự tương trợ ở mức tối đa trong điều tra hình sự, truy tố hoặc các thủ tục tố tụng trong các vấn đề về hình sự.

2. Phạm vi tương trợ sẽ bao gồm:

- a) Tổng đạt giấy tờ tư pháp;
- b) Triệu tập người làm chứng và người giám định;
- c) Thu thập và cung cấp chứng cứ hoặc lời khai;
- d) Sắp xếp cho người đang bị giam giữ hoặc người khác cung cấp chứng cứ hoặc hỗ trợ điều tra, truy tố hoặc thủ tục tố tụng hình sự tại Bên yêu cầu;
- e) Áp dụng các biện pháp nhằm truy tìm, kê biên, phong tỏa, thu giữ hoặc tịch thu tài sản do phạm tội mà có và/hoặc công cụ, phương tiện phạm tội;
- f) Trao đổi thông tin;
- g) Xác định địa chỉ hoặc nhận dạng người và đồ vật;
- h) Bất kỳ hình thức tương trợ khác phù hợp với những mục đích của Hiệp định này và không trái với pháp luật của Bên được yêu cầu.

3. Hiệp định này không áp dụng đối với:

- a) Dẫn độ hoặc bắt hoặc giam giữ người để dẫn độ;
- b) Thi hành bản án hình sự của Bên yêu cầu ở Bên được yêu cầu, trừ trường hợp pháp luật của Bên được yêu cầu và Hiệp định này cho phép;
- c) Chuyển giao người đang chấp hành hình phạt tù để thi hành án.

4. Hiệp định này chỉ áp dụng với việc tương trợ tư pháp giữa các Bên. Hiệp định sẽ không tạo ra bất cứ quyền nào cho bất cứ cá nhân hoặc pháp nhân nào được tiếp nhận, che giấu hoặc loại bỏ bất kỳ chứng cứ nào hoặc cản trở việc thực hiện bất kỳ yêu cầu tương trợ nào.

Điều 2

Cơ quan trung ương

1. Mỗi Bên sẽ chỉ định một Cơ quan trung ương vì mục đích thi hành Hiệp định này.

2. Cơ quan trung ương của Các Tiểu vương quốc Ả-rập thống nhất là Bộ Tư pháp.

Cơ quan trung ương của nước Cộng hoà xã hội chủ nghĩa Việt Nam là Viện kiểm sát nhân dân tối cao.

3. Mỗi Bên sẽ thông báo cho Bên kia bằng văn bản về bất kỳ sự thay đổi nào về Cơ quan trung ương của mình thông qua kênh ngoại giao trong thời gian sớm nhất có thể.

4. Các Cơ quan trung ương có thể liên hệ trực tiếp với nhau sau khi yêu cầu đã được gửi chính thức. Mỗi Cơ quan trung ương có thể chỉ định một đầu mối để theo dõi việc thực hiện yêu cầu.

Điều 3

Nội dung và hình thức yêu cầu

1. Yêu cầu tương trợ phải bao gồm:

- a) Tên và địa chỉ của cơ quan có thẩm quyền lập yêu cầu;
- b) Tên và địa chỉ của cơ quan có thẩm quyền được yêu cầu hoặc trụ sở chính mà yêu cầu được gửi đến;

c) Tên của cá nhân và nơi thường trú của người đó hoặc địa chỉ văn phòng, tên và địa chỉ chính thức của một cơ quan hoặc tổ chức hoặc trụ sở chính có liên quan đến yêu cầu;

d) Nội dung tương trợ, mục đích của yêu cầu, nội dung và các tình tiết liên quan của vụ án, trích dẫn điều luật và hình phạt có thể được áp dụng, tiến độ điều tra, truy tố hoặc xét xử và thời hạn thực hiện yêu cầu.

2. Yêu cầu tương trợ có thể bao gồm:

a) Đặc điểm nhận dạng, quốc tịch và nơi ở của người liên quan trong vụ án hoặc người khác biết thông tin có liên quan đến vụ án đó;

b) Vấn đề cần thẩm vấn, danh sách câu hỏi đặt ra, và đối với yêu cầu thu thập chứng cứ, mô tả tài liệu, hồ sơ hoặc vật chứng được xuất trình, nếu cần thiết thì mô tả đặc điểm nhận dạng của người được yêu cầu xuất trình tài liệu, hồ sơ hoặc vật chứng đó;

c) Nội dung công việc, danh sách các câu hỏi và những yêu cầu đối với người làm chứng hoặc người giám định được triệu tập;

d) Đối với yêu cầu khám xét, thu giữ, truy tìm hoặc tịch thu tài sản do phạm tội mà có và/hoặc công cụ, phương tiện phạm tội, mô tả về tài sản và nơi có tài sản cần tìm, căn cứ để xác định tài sản do phạm tội mà có và/hoặc công cụ, phương tiện phạm tội đang tồn tại ở Bên được yêu cầu và có thể thuộc quyền tài phán của Bên yêu cầu và việc thi hành lệnh hoặc bản án của tòa án mà yêu cầu có liên quan;

e) Các biện pháp có thể áp dụng đối với yêu cầu có thể dẫn đến việc phát hiện hoặc thu giữ tài sản do phạm tội mà có và/hoặc công cụ, phương tiện phạm tội;

f) Yêu cầu hoặc thủ tục mà Bên yêu cầu mong muốn được tuân thủ để tạo điều kiện cho việc thực hiện yêu cầu, bao gồm cách thức hoặc hình thức cung cấp thông tin, chứng cứ, tài liệu hoặc đồ vật;

g) Mức độ bảo mật và lý do kèm theo;

h) Bản án hình sự hoặc lệnh của tòa án và tài liệu, chứng cứ hoặc thông tin khác cần thiết cho việc thực hiện yêu cầu.

3. Nếu Bên được yêu cầu xét thấy thông tin trong yêu cầu không đủ để thực hiện yêu cầu theo Hiệp định này, thì đề nghị bổ sung thông tin bằng văn bản và ấn định thời hạn cụ thể nhận được thông tin bổ sung;

4. Yêu cầu tương trợ phải được lập thành văn bản, và trong trường hợp khẩn cấp, yêu cầu có thể được lập bằng fax, thư điện tử hoặc hình thức liên lạc tương tự khác và phải được xác nhận bằng văn bản trong thời hạn ba mươi (30) ngày sau đó trừ khi hai Bên có thỏa thuận khác.

5. Yêu cầu và tài liệu kèm theo được lập bằng ngôn ngữ của Bên yêu cầu và có kèm bản dịch sang ngôn ngữ của Bên được yêu cầu hoặc ngôn ngữ khác mà Bên được yêu cầu chấp nhận và sẽ được ký và đóng dấu chính thức bởi cơ quan có thẩm quyền trừ khi hai Bên có thỏa thuận khác.

Điều 4

Chứng nhận và chứng thực tài liệu

1. Yêu cầu tương trợ, các tài liệu kèm theo và tài liệu hoặc đồ vật là kết quả thực hiện yêu cầu không đòi hỏi bất kỳ hình thức chứng nhận hay chứng thực nào.

2. Trong trường hợp cụ thể khi Bên được yêu cầu hoặc Bên yêu cầu đòi hỏi các tài liệu hoặc đồ vật phải được chứng thực, thì tài liệu hoặc đồ vật đó phải được chứng thực đầy đủ theo quy định của pháp luật Bên gửi.

Điều 5

Từ chối hoặc hoãn thực hiện tương trợ

1. Việc tương trợ theo Hiệp định này sẽ bị từ chối nếu thuộc một trong những trường hợp sau đây:

a) Việc thực hiện yêu cầu có thể gây phương hại đến chủ quyền, an ninh quốc gia của Bên được yêu cầu;

b) Yêu cầu liên quan đến việc truy cứu trách nhiệm hình sự một người về hành vi phạm tội mà người đó đã bị kết án, được tuyên không có tội hoặc được đại xá, đặc xá tại Bên được yêu cầu;

c) Yêu cầu liên quan đến hành vi phạm tội đã hết thời hiệu truy cứu trách nhiệm hình sự theo quy định của pháp luật Bên được yêu cầu;

2. Việc tương trợ có thể bị từ chối nếu yêu cầu liên quan đến một hành vi không cấu thành tội phạm theo quy định của pháp luật Bên được yêu cầu.

3. Việc tương trợ có thể bị Bên được yêu cầu hoãn thực hiện nếu việc thực hiện yêu cầu cản trở quá trình điều tra, truy tố, xét xử hoặc thi hành án đang được tiến hành trên lãnh thổ của Bên được yêu cầu.

4. Khi từ chối hoặc hoãn thực hiện yêu cầu theo quy định của Điều này, Bên được yêu cầu phải:

- a) Thông báo ngay cho Bên yêu cầu về lý do từ chối hoặc hoãn; và
- b) Trao đổi với Bên yêu cầu về việc tương trợ có thể được thực hiện với các điều kiện nhất định mà Bên được yêu cầu cho là cần thiết.

5. Nếu Bên yêu cầu chấp nhận việc tương trợ với những điều kiện quy định tại khoản 4.b thì phải tuân thủ các điều kiện đó.

Điều 6

Thực hiện yêu cầu

1. Bên được yêu cầu sẽ thực hiện ngay yêu cầu phù hợp với pháp luật nước mình và theo cách thức do Bên yêu cầu đề nghị nếu không trái với quy định pháp luật nước mình.

2. Nếu có đề nghị, Bên được yêu cầu sẽ thông báo cho Bên yêu cầu về thời gian và địa điểm thực hiện yêu cầu tương trợ.

3. Bên được yêu cầu phải thông báo ngay cho Bên yêu cầu về các tình huống có thể dẫn đến trì hoãn việc thực hiện yêu cầu.

4. Cơ quan trung ương của Bên được yêu cầu sẽ thông báo ngay cho Cơ quan trung ương của Bên yêu cầu về kết quả tương trợ.

Điều 7

Tổng đạt giấy tờ

1. Trong phạm vi pháp luật nước mình cho phép, Bên được yêu cầu nhanh chóng thực hiện việc tổng đạt giấy tờ.

2. Yêu cầu tổng đạt giấy triệu tập người làm chứng hoặc người giám định phải được gửi cho Bên được yêu cầu trong thời hạn không ít hơn chín mươi (90) ngày trước ngày người đó phải có mặt tại Bên yêu cầu. Trong trường hợp khẩn cấp, Bên được yêu cầu có thể không áp dụng thời hạn này.

3. Bên được yêu cầu phải chuyển cho Bên yêu cầu bằng chứng về việc tổng đạt giấy tờ. Nếu việc tổng đạt không thực hiện được, Bên yêu cầu phải được thông báo lý do.

Điều 8

Cung cấp thông tin

1. Bên được yêu cầu sẽ cung cấp các bản sao tài liệu, hồ sơ hoặc thông tin liên quan đến tương trợ tư pháp về hình sự.

2. Bên được yêu cầu có thể cung cấp bản sao của bất kỳ tài liệu, hồ sơ hoặc thông tin nào với cùng cách thức và điều kiện như đối với trường hợp cung cấp cho các cơ quan có thẩm quyền nước mình.

3. Bên được yêu cầu có thể cung cấp bản sao có chứng thực của các tài liệu hoặc hồ sơ gốc, trừ khi Bên yêu cầu đề nghị cung cấp bản gốc.

Điều 9

Trả lại tài liệu cho Bên được yêu cầu

Theo đề nghị của Bên được yêu cầu, Bên yêu cầu phải trả lại tài liệu đã được cung cấp theo Hiệp định này khi những tài liệu đó không còn cần thiết cho các vấn đề hình sự được nêu trong yêu cầu.

Điều 10

Khám xét và thu giữ

Trong phạm vi pháp luật của mình cho phép, Bên được yêu cầu sẽ thực hiện việc khám xét người hoặc địa điểm nhằm tìm kiếm và thu giữ tài liệu, giấy tờ hoặc vật chứng trong các vụ án hình sự tại Bên yêu cầu. Trong

trường hợp này, quyền của các bên thứ ba ngay tình được tôn trọng và bảo vệ.

Điều 11

Thu thập chứng cứ và lấy lời khai

1. Khi có yêu cầu và phù hợp với pháp luật của mình, Bên được yêu cầu lấy lời khai hoặc tường trình của các cá nhân hoặc yêu cầu họ đưa ra vật chứng để chuyển cho Bên yêu cầu.

2. Người được đề nghị cung cấp chứng cứ tại Bên được yêu cầu theo Điều này có thể từ chối cung cấp chứng cứ trong các trường hợp sau:

a) Pháp luật của Bên được yêu cầu cho phép hoặc bắt buộc người đó từ chối cung cấp chứng cứ trong các trường hợp tương tự về thủ tục tố tụng hình sự đang tiến hành tại Bên được yêu cầu; hoặc

b) Pháp luật của Bên yêu cầu cho phép hoặc bắt buộc người đó từ chối cung cấp chứng cứ trong các trường hợp tương tự về thủ tục tố tụng hình sự đang tiến hành tại Bên yêu cầu.

3. Nếu bất cứ người nào tại Bên được yêu cầu tuyên bố rằng pháp luật của Bên yêu cầu có quy định về quyền hoặc nghĩa vụ từ chối cung cấp chứng cứ, thì Cơ quan trung ương của Bên yêu cầu, khi được yêu cầu, sẽ cung cấp văn bản xác nhận chính thức về quyền hoặc nghĩa vụ đó cho Cơ quan trung ương của Bên được yêu cầu về sự tồn tại của quyền hoặc nghĩa vụ đó. Khi không có bằng chứng ngược lại, văn bản xác nhận chính thức đó sẽ là bằng chứng đầy đủ cho những vấn đề được nêu trong đó.

4. Vì mục đích của Điều này, việc cung cấp hoặc thu thập chứng cứ bao gồm cả việc cung cấp giấy tờ, hồ sơ hoặc các tài liệu khác.

Điều 12

Chuyển giao tạm thời người đang chấp hành hình phạt tù để hỗ trợ điều tra hoặc cung cấp chứng cứ tại Bên yêu cầu

1. Người đang chấp hành hình phạt tù tại Bên được yêu cầu, theo đề nghị của Bên yêu cầu, có thể được chuyển giao tạm thời để hỗ trợ điều tra hoặc cung cấp chứng cứ tại Bên yêu cầu.

2. Bên được yêu cầu sẽ chỉ chuyển giao người đang chấp hành hình phạt tù cho Bên yêu cầu nếu:

a) Người đó đồng ý với việc chuyển giao để hỗ trợ điều tra hoặc cung cấp chứng cứ; và

b) Bên yêu cầu đồng ý tuân thủ các điều kiện cụ thể do Bên được yêu cầu đưa ra liên quan đến việc giam giữ và bảo đảm an toàn cho người được chuyển giao.

3. Khi Bên được yêu cầu thông báo cho Bên yêu cầu là không cần giam giữ người bị chuyển giao nữa, thì người đó sẽ được trả tự do và được đối xử như đối với người quy định tại Điều 13.

4. Người được chuyển giao theo quy định của Điều này sẽ được trao trả cho Bên được yêu cầu theo cách thức mà các Bên đã thoả thuận khi đã hoàn thành công việc theo yêu cầu chuyển giao hoặc vào thời điểm sớm hơn nếu sự có mặt của người đó không còn cần thiết. Thời gian người đó bị chuyển giao và giam giữ ở Bên yêu cầu được tính vào thời hạn chấp hành hình phạt tù của người đó.

Điều 13

Tổ chức cho người khác hỗ trợ điều tra hoặc cung cấp chứng cứ tại Bên yêu cầu

1. Theo đề nghị của Bên yêu cầu, Bên được yêu cầu có thể mời một người không phải là người quy định tại Điều 12 của Hiệp định này đến Bên yêu cầu để hỗ trợ điều tra hoặc cung cấp chứng cứ tại Bên yêu cầu.

2. Nếu đồng ý với các biện pháp bảo đảm an toàn cá nhân mà Bên yêu cầu cam kết bằng văn bản, Bên được yêu cầu sẽ mời người đó hỗ trợ điều tra hoặc cung cấp chứng cứ tại Bên yêu cầu. Người đó sẽ được thông báo về ăn ở, đi lại và bất kỳ chi phí hoặc trợ cấp có thể được chi trả tại Bên yêu cầu. Bên được yêu cầu sẽ thông báo ý kiến của người đó cho Bên yêu

cầu và nếu người đó chấp thuận thì tiến hành các thủ tục cần thiết để thực hiện yêu cầu tương trợ.

Điều 14

Bảo đảm an toàn

1. Người có mặt tại Bên yêu cầu theo yêu cầu tương trợ tại Điều 12 và Điều 13 của Hiệp định này sẽ:

a) Không bị giam giữ, truy cứu trách nhiệm hình sự hoặc bị áp dụng hình phạt tại Bên yêu cầu, cũng không phải chịu bất kỳ vụ kiện dân sự nào nếu vụ kiện dân sự đó không thể tiến hành mà không có sự có mặt của người đó tại Bên yêu cầu, liên quan đến bất cứ hành vi nào của người đó được cho là đã xảy ra trước khi người này rời khỏi Bên được yêu cầu;

b) Không phải cung cấp chứng cứ theo bất kỳ thủ tục tố tụng hình sự nào hoặc hỗ trợ bất kỳ việc điều tra hình sự nào ngoài các vấn đề hình sự đã nêu trong yêu cầu, nếu người đó không đồng ý.

2. Khoản 1 Điều này không áp dụng nếu người đó đã được tự do rời khỏi Bên yêu cầu, nhưng đã không rời khỏi trong thời hạn mười lăm (15) ngày liên tục, sau khi người đó được thông báo chính thức rằng sự có mặt của người đó là không còn cần thiết nữa hoặc đã rời khỏi nhưng tự quay trở lại.

3. Người không đồng ý hỗ trợ điều tra hoặc cung cấp chứng cứ theo Điều 12 hoặc Điều 13 của Hiệp định này không phải chịu bất kỳ hình phạt hay biện pháp cưỡng chế nào tại Bên yêu cầu hay Bên được yêu cầu.

4. Người đồng ý hỗ trợ điều tra hoặc cung cấp chứng cứ theo Điều 12 hoặc Điều 13 của Hiệp định này sẽ không bị truy cứu trách nhiệm hình sự vì lời khai của họ, trừ việc họ khai báo gian dối.

Điều 15

Tài sản do phạm tội mà có và công cụ, phương tiện phạm tội

1. Bên được yêu cầu, theo yêu cầu, sẽ cố gắng xác định xem có tài sản do phạm tội mà có và/hoặc công cụ, phương tiện phạm tội có trong

phạm vi lãnh thổ của mình hay không và thông báo cho Bên yêu cầu kết quả điều tra của mình.

2. Trong trường hợp tìm thấy tài sản nghi là do phạm tội mà có và/hoặc công cụ, phương tiện phạm tội, Bên được yêu cầu sẽ áp dụng các biện pháp mà pháp luật nước mình cho phép để quản lý hoặc tịch thu tài sản do phạm tội mà có và/hoặc công cụ, phương tiện phạm tội đó. Trong phạm vi pháp luật nước mình cho phép, Bên được yêu cầu có thể trả lại tài sản do phạm tội mà có và/hoặc công cụ, phương tiện phạm tội cho Bên yêu cầu. Việc trả lại chỉ được thực hiện khi đã có quyết định cuối cùng đối với tài sản do phạm tội mà có và/hoặc công cụ, phương tiện phạm tội của tòa án hoặc cơ quan có thẩm quyền khác của Bên yêu cầu.

3. Khi áp dụng Điều này, các quyền của các bên thứ ba ngay tình có liên quan sẽ được tôn trọng và bảo vệ theo pháp luật của Bên được yêu cầu.

4. Vì mục đích của Hiệp định này, “Tài sản do phạm tội mà có” là bất kỳ tài sản có nguồn gốc hoặc có được một cách trực tiếp hoặc gián tiếp từ việc thực hiện hành vi phạm tội; và “Công cụ, phương tiện phạm tội” là những công cụ, phương tiện đã, đang hoặc sẽ sử dụng để thực hiện hành vi phạm tội.

Điều 16

Bảo mật và giới hạn sử dụng

1. Bên được yêu cầu có thể đề nghị bảo mật thông tin hay chứng cứ được cung cấp hoặc nguồn của những thông tin hay chứng cứ đó. Việc tiết lộ hoặc sử dụng phải phù hợp với các điều kiện được đặt ra.

2. Bên yêu cầu có thể đề nghị giữ bí mật nội dung của yêu cầu tương trợ và các tài liệu kèm theo yêu cầu tương trợ. Nếu yêu cầu chỉ có thể được thực hiện khi vi phạm các điều kiện về bảo mật, Bên được yêu cầu sẽ thông báo cho Bên yêu cầu trước khi yêu cầu được thực hiện. Bên yêu cầu sau đó sẽ quyết định việc yêu cầu nên được thực hiện toàn bộ hoặc từng phần.

3. Bên yêu cầu phải bảo đảm rằng thông tin hoặc chứng cứ thu thập được sẽ được bảo vệ không để mất mát, bị tiếp cận, sử dụng, sửa đổi, tiết lộ trái phép hoặc bị lạm dụng.

4. Bên yêu cầu không được sử dụng hoặc tiết lộ thông tin hoặc chứng cứ thu thập được theo Hiệp định này vào bất kỳ mục đích nào khác ngoài mục đích đã nêu rõ trong yêu cầu mà không được sự đồng ý trước của Bên được yêu cầu.

Điều 17

Chi phí

1. Bên được yêu cầu phải chịu chi phí thực hiện yêu cầu tương trợ, trừ các chi phí dưới đây do Bên yêu cầu chi trả:

a) Các chi phí gắn với việc chuyển giao người đang bị giam giữ đến hoặc đi từ lãnh thổ của Bên được yêu cầu, bao gồm chi phí cho công việc bắt buộc của nhân viên hộ tống, cũng như tiền bồi thường hoặc chi phí phải trả cho người được chuyển giao liên quan đến việc thực hiện yêu cầu;

b) Các khoản phụ cấp và chi phí đi lại cho người làm chứng và chuyên gia theo giấy triệu tập của Bên yêu cầu.

2. Nếu thấy rõ ràng rằng việc thực hiện yêu cầu đòi hỏi chi phí bất thường, các Cơ quan trung ương sẽ tham vấn để xác định các điều khoản và điều kiện mà theo đó có thể cung cấp việc tương trợ.

Điều 18

Sự tương thích với các thỏa thuận khác

Hiệp định này không ảnh hưởng đến các quyền hoặc nghĩa vụ của các Bên theo các thỏa thuận hay điều ước quốc tế khác mà các Bên là thành viên.

Điều 19

Tham vấn

Cơ quan trung ương của các Bên có thể tham vấn lẫn nhau để nâng cao hiệu quả thi hành Hiệp định này và để thống nhất các biện pháp thực tiễn nếu thấy cần thiết nhằm tạo điều kiện cho việc thực thi Hiệp định này.

Điều 20

Giải quyết bất đồng

Bất kì bất đồng nào phát sinh trong giải thích, áp dụng hay thi hành Hiệp định này sẽ được giải quyết thông qua tham vấn giữa các Cơ quan trung ương. Nếu các Cơ quan trung ương không thể đạt được thỏa thuận, bất đồng sẽ được giải quyết thông qua kênh ngoại giao của các Bên.

Điều 21

Hiệu lực và chấm dứt Hiệp định

1. Hiệp định này phải được phê chuẩn. Mỗi Bên sẽ thông báo bằng văn bản cho Bên kia sớm nhất có thể thông qua kênh ngoại giao, khi hoàn thành các thủ tục pháp lý cần thiết để Hiệp định này có hiệu lực. Hiệp định này sẽ có hiệu lực vào ngày thứ ba mươi (30) kể từ ngày nhận được thông báo cuối cùng.

2. Hiệp định này được áp dụng đối với các yêu cầu được lập trước hoặc sau khi Hiệp định có hiệu lực.

3. Hiệp định này có thể được sửa đổi, bổ sung bằng văn bản khi cả hai Bên đồng ý. Bất kỳ sửa đổi, bổ sung nào của Hiệp định này sẽ có hiệu lực theo thủ tục tại khoản 1 Điều này. Những sửa đổi, bổ sung này là một phần của Hiệp định.

4. Hiệp định này sẽ có hiệu lực vô thời hạn. Tuy nhiên, một trong hai Bên có thể thông báo bằng văn bản qua kênh ngoại giao để chấm dứt Hiệp định này vào bất kỳ thời điểm nào. Việc chấm dứt sẽ có hiệu lực vào ngày thứ một trăm tám mươi (180) sau ngày được thông báo cho Bên kia.

Việc chấm dứt sẽ không ảnh hưởng đến việc xử lý bất kỳ yêu cầu nào nhận được trước khi chấm dứt.

ĐỂ LÀM BẰNG, những người ký tên dưới đây được Các tiểu Vương quốc Ả-rập thống nhất và nước Cộng hòa xã hội chủ nghĩa Việt Nam uỷ quyền hợp thức, đã ký Hiệp định này.

Làm tại Dubai..ngày..3...tháng..12..năm..2023 thành hai bản, bằng tiếng Ả-rập, tiếng Việt và tiếng Anh; tất cả các bản có giá trị như nhau. Trong trường hợp có sự khác nhau trong việc giải thích Hiệp định này thì sẽ căn cứ vào bản tiếng Anh.

THAY MẶT

CÁC TIỂU VƯƠNG QUỐC

Ả- RẬP THỐNG NHẤT



THAY MẶT

NƯỚC CỘNG HÒA XÃ HỘI

CHỦ NGHĨA VIỆT NAM

